ارتفعت بنحو 14.1 مليار دينار

«الشال»: 31 مليار دينار الإيرادات النفطية خلال 2013

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بانتهاء شهر نوفمبر 2013، انقضى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2014/2013، ومازالت أسعار النفط متماسكة، وعاودت أسعار النفط الكويتي صعودها، فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر الخامس على التوالي. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر نوفمبر، معظمه، نحو 103.4 دولار أمريكي للبرميل، بانخفاض بلغ نحو 2- دولار أمريكي للبرميل، عن معدل شهر أكتوبر، البالغ نحو 105.3 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 103.2 دولارات أمريكية للبرميل، بزيادة بلغت نحو 33.2 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 47.4 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 2.7- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته 2.5- في المئة، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 105.9 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية.

وأضاف التقرير يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته 20.6 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا، لا علاقة له بالواقع-، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 31 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 14.1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32.2 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11-12 مليار دينار كويتي، والواقع أنه سيكون أعلى، عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2014/2013.

ارتفاع في نمو الإيرادات النفطية

معدل النمو أعلى من المتوقع من قبل «صندوق النقد الدولي»

الاقتصاد المحلي حقق نمواً خلال 2012 بلغ 8.3 في المئة

تابع التقرير نشرت الإدارة المركزية للإحصاء، تقريرا بعنوان «التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية «بالأسعار المثبتة» خلال السنوات من 2010 إلى 2012»، وفيه بيانات مهمة عن أداء الاقتصاد الكويتي سنتناولها بالتحليل، هنا، مع ملاحظات لتطوير التقرير في المستقبل.

وأضاف لعل أهم معلومة في التقرير هي أن الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بالأسعار المثبتة، أي حجم الاقتصاد بعد إزالة أثر التضخم، قد نما عام 2012 بنحو 8.3 في المئة، وهذا يعني أن الاقتصاد الكويتي قد حقق نموا جيدا عام 2012، ومعدل النمو هذا أعلى من المتوقع من قبل صندوق النقد الدولي والبالغ 6.2 في المئة، وقد لاحظنا تغيير التقديرات الأولية للنمو الحقيقي لعام 2011 لترتفع من 6.3 في المئة إلى 10.2 في المئة، وهو ارتفاع كبير وإيجابي. وتاريخيا، فإن معدلي النمو الحقيقي لعامي 2011 و2012 هما الأعلى منذ عام 2005، وهذا يدل على استمرار تعافي الاقتصاد الكلي الكويتي من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام 2008، والتي تسببت بانكماش حقيقي للاقتصاد الكويتي، لعامين على التوالي، بنحو 7.4- في المئة عام 2009 و2.4- في المئة عام 2010. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة عام 2012 بنحو 2.9 في المئة، وهو مؤشر إيجابي، لكنه أقل من نمو عام 2011 البالغ 8.7 في المئة، مع الإشارة إلى أن «نصيب الفرد» يعني نصيب الكويتيين وغير الكويتيين، وهما مجموعتان تتمتعان بمستويات إنتاجية ودخل متفاوتة بدرجة كبيرة، وعليه فإن مؤشر «نصيب الفرد» قد يكون مربكا في دولة يشكل غير المواطنين فيها نحو 68.5 في المئة من السكان.

وبين التقرير إلا أنه من المهم الانتباه إلى أن النمو الحقيقي المرتفع للاقتصاد الكويتي لا يزال مدعوما، بالدرجة الأولى، بنمو القطاع النفطي، والذي نما عام 2012 بالأسعار الجارية بنحو 19.3 في المئة، وبالأسعار المثبتة بنحو 11.9 في المئة، مقارنة بنمو عام 2011 والبالغ بالأسعار الجارية نحو 44.1 في المئة، وبالأسعار المثبتة نحو 15 في المئة. أما القطاعات غير النفطية فنمت عام 2012 بالأسعار الجارية بنحو 9.9 في المئة، وبالأسعار المثبتة نحو 4 في المئة، مقارنة بنمو عام 2011 البالغ، بالأسعار الجارية، نحو 8.2 في المئة، وبالأسعار المثبتة نحو 3.3 في المئة، وهو ما يعني بأن القطاعات غير النفطية قد زادت نسبة نموها الحقيقي عام 2012، مقارنة بانخفاض النمو الحقيقي للقطاع النفطي في العام نفسه، إلا أن القطاع النفطي لا يزال ينمو أعلى، كثيرا، من القطاعات غير النفطية، بحيث ارتفع نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة من نحو 56.3 في المئة «60.9 في المئة بالأسعار الجارية» عام 2011 إلى نحو 57.9 في المئة «62.8 في المئة بالأسعار الجارية» عام 2012، وهو ما يشير إلى تزايد اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط.

ولدينا بعض الملاحظات على تقرير الإدارة المركزية للإحصاء، والذي تبذل جهودا مشكورة لتحسينه، فنحن نعتقد بضرورة الإسراع في إصداره، حتى لا يأتي متأخرا، كثيرا، عن الفترة التي يغطيها بحيث يفقد معناه، مع أهمية نشر البيانات، فصليا وليس سنويا، فقط، كما إنه من المهم تقليل الفجوة، ما أمكن، بين التقديرات الأولية في تقرير ما والتقديرات النهائية في التقرير الذي يليه، مع الإشارة صراحة لحجم التعديلات وسببها، مثلا عند تغيير بيان النمو الحقيقي لعام 2011 في التقرير الحالي وبيانات السنوات 2006-2010 في التقرير الصادر في ديسمبر 2012، لأن ذلك مؤشر على دقة النماذج الاقتصادية المستخدمة في تقدير البيانات الاقتصادية، كما إنه مهم لتأكيد مصداقية البيانات الرسمية.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشرا قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 461.2 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 3.2 نقطة ونسبته 0.7 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 23 نقاط، أي ما يعادل 5.2 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

المؤشر السعري للبورصة بلغ نحو 7785.5 نقطة في نهاية نوفمبر

بعض الشركات في سوق الكويت استطاعت تحقيق الربحية خلال العام الحالي

أضاف التقرير كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر نوفمبر 2013، أقل نشاطا، مقارنة بأداء شهر أكتوبر 2013، إذ انخفضت مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بما فيها قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الخميس، الموافق 2013/11/28، قد بلغت نحو 461.2 نقطة، متراجعة بنحو 6.1- نقاط، أي ما يعادل 1.3- في المئة، مقارنة بمثيلتها لشهر أكتوبر 2013، حين بلغت نحو 467.2 نقطة، وبارتفاع بلغ 23 نقطة، أي ما نسبته 5.2 في المئة، عن مستوى إقفال عام 2012. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 468.2 نقطة، بتاريخ 2013/11/07، بينما بلغت أدناها عند 457.9 نقطة، بتاريخ 2013/11/26.

وتابع بعد انتهاء فترة إعلانات النتائج المالية للربع الثالث من عام 2013، والتي كانت في المجمل ايجابية، استطاعت بعض من الشركات التي كانت تحقق خسائر تراكمية في السنوات السابقة الحفاظ على تحقيق الربحية خلال العام الحالي، وقد بلغ المؤشر السعري للبورصة، نحو 7785.5 نقطة، في نهاية نوفمبر من عام 2013، مقارنة بنحو 5934.3 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 31.2 في المئة. وبلغ مؤشر البورصة الوزني نحو 459 نقطة، في نهاية نوفمبر من العام الحالي، مقارنة بنحو 417.7 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 9.9 في المئة. أما مؤشر كويت 15 فقد بلغ نحو 1083.3 نقطة، في نهاية نوفمبر من العام الحالي، مقارنة بنحو 1009.6 نقاط في نهاية العام 2012، وبارتفاع بلغت نسبته 7.3 في المئة. وذلك جاء نتيجة الطلب الذي ساد السوق خلال أغلب جلسات الشهر، والذي شمل الكثير من الأسهم المدرجة، وخاصة، الأسهم الصغيرة التي تأثرت باستمرار عمليات المضاربة في السيطرة على تعاملاتها.

وأشار قد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر نوفمبر 2013 «18 يوم عمل بسبب عطلة رأس السنة الهجرية وانعقاد القمة العربية الإفريقية» نحو 531.1 مليون دينار كويتي، مسجلة انخفاضا بلغ قدره 94.2- مليون دينار كويتي ونسبته 15.1- في المئة، مقارنة بما كانت عليه في شهر أكتوبر 2013، عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 625.4 مليون دينار كويتي. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد قد تحققت، خلال الشهر، عند 55 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2013/11/21، في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 2013/11/12، عندما بلغت نحو 20.2 مليون دينار كويتي. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 29.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 34.7 مليون دينار كويتي في شهر أكتوبر 2013. وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 4975.1 مليون سهم، منخفضة بنحو 30- في المئة عند مقارنتها بنهاية شهر أكتوبر 2013، حين بلغت نحو 7108.9 ملايين سهم، أما المعدل اليومي، فقد قارب 276.4 مليون سهم، منخفضا بنحو 118.5 مليون سهم، في حين بلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 120.1 آلاف صفقة، وبمعدل يومي بلغ نحو 6.671 صفقة، بانخفاض نسبته 20.9- في المئة، عما كان عليه في شهر أكتوبر 2013.

وقال عند قياس أداء البورصة، خلال الأشهر الإحدى عشرة الفائتة من السنة الجارية «223 يوم عمل»، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد قاربت 10665.6 ملايين دينار كويتي «37533.5 مليون دولار أمريكي»، مقارنة بنحو 6493.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، أي بارتفاع بلغ قدره 4172.1 مليون دينار كويتي ونسبته 64.3 في المئة. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة، خلال الفترة، فقد بلغ نحو 47.8 مليون دينار كويتي، مسجلا نسبة ارتفاع قاربت 67.9 في المئة، عن مثيله المسجل، للأشهر الإحدى عشرة الأولى من عام 2012، البالغ 28.5 مليون دينار كويتي.

وبين قد حققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 196- شركة-، نحو 31307.2 مليون دينار كويتي، وعند مقارنة جملة القيمة السوقية، ما بين نوفمبر وأكتوبر 2013، نجد أن الانخفاض في القيمة السوقية بلغ نحو 599.5- مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.9- في المئة. وعند مقارنة القيمة السوقية، ما بين 2013/11/30 ونهاية عام 2012 لعدد 195 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت ارتفاعا بلغ نحو 2308.5 مليون دينار كويتي، أي من 28638.7 مليون دينار كويتي، كما في نهاية عام 2012، إلى نحو 30947.2 مليون دينار كويتي، في نهاية نوفمبر 2013، وهو ارتفاع بلغت نسبته 8.1 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2012، بلغ نحو 145 شركة من أصل 195 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت نحو 45 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 5 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها أو خفضه، سجلت شركة «بيان للاستثمار» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 265.2 في المئة، تلتها شركة «دبي الأولى للتطوير العقاري» بارتفاع قاربت نسبته 255.6 في المئة، بينما سجلت شركة «رمال الكويت العقارية» أكبر

ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنحو 73.6 مليون دينار

35.7 مليون دينار أرباح «الأهلي المتحد» خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2013

قال الشال أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله، عن الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة- بلغت نحو 35.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 7.1 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 24.7 في المئة، مقارنة بنحو 28.7 مليون دينار كويتي، في 30 سبتمبر عام 2012. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 9.8 ملايين دينار كويتي، حين بلغت نحو 73.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 63.8 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق.

وأضاف في التفصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 73.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 63.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي أن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 9.8 ملايين دينار كويتي، وذلك نتيجة تحقيق البنك أرباحا بلغت نحو 2.4 مليون دينار كويتي من صافي أرباح بيع استثمارات عقارية، خلال ما مضى من عام 2013 ولغاية نهاية سبتمبر 2013، وارتفاع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، إلى نحو 8.1 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 6.9 ملايين دينار كويتي، للربع الثالث من عام 2012. وارتفاع بند أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 290 ألف دينار كويتي، إلى نحو 3.2 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012.

وأشار ارتفع صافي إيرادات التمويل خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2013، بنحو 5.1 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 9.6 في المئة، وصولا إلى 58 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 52.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك نتيجة تراجع إيرادات التمويل البالغ نحو 1.9- مليون دينار كويتي، وصولا إلى 72.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 74 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق، وهو تراجع أدنى من تراجع بند توزيعات للمودعين والذي بلغ نحو 6.9- ملايين دينار كويتي، أو نحو 32.7- في المئة، وصولا إلى 14.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 21.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هامش صافي إيرادات التمويل من نحو 71.5 في المئة، في نهاية سبتمبر 2012، إلى نحو 80.3 في المئة للفترة عينها من العام الحالي.

وتابع من ناحية أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 1.4 مليون دينار كويتي، عندما بلغت نحو 22.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 21.2 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، حيث ارتفع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، حين بلغ 13.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 12.4 مليون دينار كويتي، في الربع الثالث من العام السابق، وارتفع بند مصروفات تشغيلية أخرى نحو 613 الف دينار كويتي، وصولا إلى 6.82 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع 6.21 ملايين دينار كويتي في الفترة نفسها من العام السابق. وحققت جملة المخصصات، ارتفاعا بنحو 1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 8.1 في المئة، عندما بلغت نحو 13.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 12.6 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 40.7 في المئة، بعد أن بلغ نحو 33.8 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

البنك الأهلي المتحد

وبين عند تحليل المركز المالي للبنك، فقد بلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3079.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 17 في المئة، مقارنة بنحو 2632.9 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2012، وارتفعت بنسبة 19.6 في المئة، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الثالث من عام 2012 البالغ نحو 2574.4 مليون دينار كويتي. وسجل بند مديني تمويل، ارتفاعا، بلغ قدره 345.5 مليون دينار كويتي ونسبته 20 في المئة، ليصل إلى نحو 2073.6 مليون دينار كويتي «67.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 1728.1 مليون دينار كويتي «65.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، كما في نهاية ديسمبر 2012، وارتفع، بنحو 347.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 20.1 في المئة، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 1726 مليون دينار كويتي «67 في المئة من إجمالي الموجودات». وانخفضت ودائع البنك لدى بنك الكويت المركزي بنسبة بلغت 6.8 في المئة، أي بما يعادل 22.6 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 310 ملايين دينار كويتي «10.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 332.6 مليون دينار كويتي «12.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012، وانخفضت بنحو 41.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.8 في المئة، حين بلغت آنذاك، نحو 351.5 مليون دينار كويتي «13.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، عند المقارنة بمستواها، للفترة نفسها من عام 2012. بينما ارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 127 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 394.1 مليون دينار كويتي «12.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 47.5 في المئة، مقارنة مع 267.2 مليون دينار كويتي «10.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق حين بلغ 273.3 مليون دينار كويتي «10.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، نجد ارتفاعا بلغت قيمته نحو 120.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 44.2 في المئة.

وقال التقرير تشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، جميعها، قد سجلت تحسنا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» إلى نحو 16.1 في المئة، مقارنة بنحو 14.4 في المئة للفترة ذاتها من العام السابق، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ارتفاعا، حين بلغ نحو 1.7 في المئة، قياسا بنحو 1.5 في المئة، في نهاية الربع الثالث من عام 2012. ومعه مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC» الذي حقق ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 38.4 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حين بلغ نحو 33.1 في المئة. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى 30 فلس، مقابل 24.7 فلسا، للفترة نفسها من عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم «P/E» نحو 17.8 مرة مقارنة مع 27.3 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 21.5 في المئة عن مستواه في نهاية سبتمبر 2012.

ومقارنته بتراجع السعر السوقي للسهم بنحو 21.1 في المئة، وقد بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 2.9 مرة بعد كان 3.7 مرة في العام 2012.

UMS
REAL ESTATE
يو ام اس العقارية

إعلان تذكيري

يتشرف مجلس ادارة شركة يو ام اس العقارية دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة يو ام اس العقارية للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31 وذلك في يوم 2013/12/8 الموافق الاحد في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحا بمقر الشركة بالشرق برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية الدور 25 لمناقشة جدول الاعمال التالي:

1 - سماع تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والمصادقة عليه
2 - سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والموافقة عليه.
3 - المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31.
4 - الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31.
5 - الموافقة على عدم توزيع مكافآت للسادة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31.
6 - الموافقة على التعامل مع الاطراف ذات الصلة.
7 - اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كل مايتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31.
8 - انتخاب مجلس ادارة جديد للثلاث سنوات القادمة.
9 - تعيين او اعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابه.

وعلى السادة المساهمين مراجعة مكتب بدر البزيع للاستشارات المالية والادارية بنيد القار ابراج البشر والكاظمي الدور الاول - ت. 22445458 لاستلام بطاقات الحضور.

والله الموفق،،

شركة يو ام اس العقارية ش.م.ك.م